ECA/SRO-EA/ICE/22
Distr.: General
January 2019

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

لجنة الخبراء الحكومية الدولية
الاجتماع الثاني والعشرون
كيغالي، رواندا، ٢٠ – ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا :

ترجمة الرؤية إلى عمل

بيان كيغالي

١- عُقد الاجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في كيغالي من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. واشترك في تنظيم الاجتماع كل من حكومة رواندا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتناول موضوع الاجتماع '' تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: ترجمة الرؤية إلى عمل''.

٢- وافتتحَ الاجتماع رسميا السيد أوزبل نداغيجيمانا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية رواندا، الرئيس المقبل لمكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية، والسيد فوادي غولامي المفوض العام للتخطيط في اتحاد جزر القمر، رئيس لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايته. وحضرت أيضا السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد فودي نديايي، منسق الأمم المتحدة المقيم في رواندا.

٣- وانتخبَ الاجتماع البلدان التالية بالإجماع أعضاء في المكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الرئيس:	رواندا
النائب الأول للرئيس:	إريتريا
النائب الثاني للرئيس:	كينيا
المقرر:	سيشيل

٤- وحضرت الاجتماعَ وفود من البلدان التالية: إثيوبيا، إريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وتنزانيا، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، والصومال، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، ومدغشقر.

٥- وبالإضافة إلى عدد كبير من أصحاب المصلحة من رواندا، حضر الاجتماعَ ممثلون عن المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية التالية: المركز الأفريقي لدراسات التكنولوجيا؛ المركز الأفريقي لسياسات الهجرة والتنمية؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا؛ رابطة الوكالات السياحية الأوغندية؛ جامعة بحر دار (إثيوبيا)؛ المكتب الوطني للسياحة في بوروندي؛ غرفة قطاع السياحة والفندقة في بوروندي؛ وكالة تيسير النقل العابر للممر المركزي؛ وزارة البيئة (مكتب النائب الثاني للرئيس، زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ مجلس أعمال شرق أفريقيا؛ مركز شرق أفريقيا للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ جماعة شرق أفريقيا؛ مركز بحوث الأسواق المالية والسياسات العامة؛ غرفة التجارة (جزر القمر)؛ مبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة؛ مركز بحوث السياسات الاقتصادية؛ معهد البحوث الإنمائية الإثيوبي؛ وكالة التحول الزراعي الإثيوبية؛ المنظمة الإثيوبية للسياحة؛ المديرية العامة للطاقة والمناجم والموارد المائية (جزر القمر). الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ مؤسسة أفريقيا الخضراء؛ رابطة فنادق تنزانيا؛ معهد القرن الأفريقي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لجنة المحيط الهندي؛ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ رابطة المصرفيين الكينيين؛ جامعة كابالي (أوغندا)؛ اتحاد السياحة الكيني؛ جامعة كيرينيايا (كينيا). جامعة ماكيريري (أوغندا)؛ وزارة الاقتصاد والتجارة المكلفة بالتكامل الاقتصادي (جزر القمر)؛ وزارة الطاقة (جيبوتي)؛ وزارة الطاقة (كينيا)؛ وزارة الطاقة (زنجبار)؛ وزارة الطاقة والتنمية المعدنية (أوغندا)؛ وزارة الطاقة والمناجم (إريتريا)؛ وزارة الطاقة والموارد المائية (الصومال)؛ وزارة المالية والميزانية (جزر القمر)؛ وزارة السياحة والحياة البرية والآثار (أوغندا)؛ وزارة التجارة (جيبوتي)، وزارة المحافظة على الحياة البرية والسياحة (جنوب السودان)؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني الكيني؛ المفوضية الوطنية للطاقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ مبادرة حوض النيل؛ شركاء من أجل السلم والأمن؛ رابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ الروابط التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ مجلس السياحة التنزاني؛ اتحاد السياحة التنزاني؛ المؤسسة المالية للسياحة؛ مؤسسة ''علامة

تجارية '' في شرق أفريقيا؛ سلطة الممر الشمالي لتنسيق النقل العابر؛ رابطة أصحاب الفنادق في أوغندا؛ هيئة الإيرادات الأوغندية؛ رابطة السياحة الأوغندية.

٦- وحضر ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة التالية :منسقا الأمم المتحدة المقيمان وممثلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمان في كل من بوروندي ورواندا؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا وأوغندا؛ ومكتب الأمم المتحدة المتكامل - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام /المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية؛ وممثل الأمم المتحدة المقيم، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، كان صندوق النقد الدولي ممثلا في الاجتماع، وحضر استشاريون، وصحفيون، وموظفون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .وفي المجموع، شارك في الاجتماع أكثر من ٢٥٠ خبيرا دوليا ورواندیا .

٧- وشمل الاجتماع الجلسات العامة التالية:

(أ) لمحة عامة عن الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية في شرق أفريقيا: تمهيد الأرضية لإنشاء سوق قارية؛

(ب) الاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي للمجتمعات المحلية من أجل تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية :التجربة والتحديات والدروس المستفادة؛

(ج) تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا :ترجمة الرؤية إلى عمل؛

(د) التجارة في الخدمات ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) ما وراء التجارة: البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص؛

(و) تقديم التقارير: *إطار السياسة الأمنية لجماعة شرق أفريقيا والاتحاد النقدي لشرق أفريقيا* – هل هو في حالة جاهزية؟

(ز) اجتماع مائدة مستديرة رفيع مستوى عن موضوع: ''تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق المساواة بين الجنسين''.

٨- وشمل الاجتماع أيضا اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة التالية:

(أ) تيسير التجارة والتصنيع – كيفية الاستفادة من الفرص الجديدة في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

(ب) معوقات ميزان المدفوعات بالنسبة للنمو الاقتصادي في شرق أفريقيا وصلته بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) نحو أمن الطاقة في شرق أفريقيا: تحقيق أقصى قدر من المكاسب من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) تعزيز التجارة في الخدمات داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التمويل المستدام للسياحة.

الرسائل والإجراءات الرئيسية

٩- لاحظ المشاركون أن منطقة شرق أفريقيا تتسم بأداء كبير ومتسق وأنها الأسرع نموا في المنطقة دون الإقليمية في أفريقيا، مع الإقرار بأن النمو الاقتصادي القوي يقوم على استمرار التحسن في الإنتاج الزراعي والاستثمار في الهياكل الأساسية. غير أن القطاع الزراعي لا يزال عرضة للصدمات المتصلة بالطقس. واتفقوا على أن هناك مكاسب كبيرة في التنمية الاجتماعية، بيد أن المنطقة تواجه تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالفقر والتعليم والهياكل الأساسية .

١٠- وأشاروا إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصة فريدة للاستفادة من النمو السريع في الأسواق الإقليمية، ومن ثم هناك حاجة لتشجيع الدول الأعضاء على مواصلة التصديق عليها. وأوصوا بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم لوضع استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشددوا على الحاجة إلى تعزيز الأسواق المحلية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، مؤكدين في الوقت نفسه أنه يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تيسير تلك العملية. وإذ أقر المشاركون بالإمكانيات الهائلة لوجود سوق قارية، أشاروا إلى أن التحديات المرتبطة بالحواجز غير الجمركية والقيود القائمة في جانب العرض تحتاج إلى معالجة.

١١- وأقر المشاركون بتجربة جماعة شرق أفريقيا في بناء كتلة متكاملة من البلدان من خلال إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة. وأشاروا إلى أن هذا النجاح يمكن أن يُعزى إلى الإرادة السياسية القوية لقادة البلدان. وشددوا على أنه ينبغي لحكومات الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا أن تعمل بشكل أوثق مع القطاع الخاص وأن يتفاوض الأفريقيون ككتلة واحدة في مفاوضات التجارة العالمية.

١٢- وأشار المشاركون إلى الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وسلطوا الضوء على الحاجة إلى تعزيز مشاركته في المفاوضات على جميع المستويات. وأَقرّوا أيضا بأنه يمكن للاقتصادات الصغيرة أن تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، داعين إلى اتباع سياسات محددة لحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك المزارعون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجدد بعض المشاركين في الاجتماع التأكيد على أنه لا بد من توفر إرادة سياسية قوية لإنجاح تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافوا أنه ينبغي ألا تمارس الإرادة السياسية عن طريق إشراك واضعي السياسات والمؤسسات القوية فقط، ولكن من خلال مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة أيضا، مثل القطاع الخاص، وأعضاء الأوساط الأكاديمية والمواطنين .

١٣- وشدد المشاركون على أن حرية تنقل الأشخاص، وإشراك المغتربين، وارتفاع مستوى المعايير، والابتكار، والبحث والتدريب المناسب، وتوفر الهياكل الأساسية والبيئة في مجال التمويل والسياسات المواتية عوامل تنهض بازدهار التجارة في الخدمات. وأبرزوا ارتفاع تكاليف الخدمات في بيع السلع في المنطقة دون الإقليمية. وأضافوا أن الإصلاحات الجادة والمتعمقة يمكن أن تساعد على تقليل هذه التكاليف، وفي الوقت نفسه، قد تتأثر بشكل إيجابي من الصناعات التحويلية. وشددوا أيضا على ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين القطاعات والهيئات التنظيمية والمؤسسات. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى تكييف ومواءمة آليات إدارة المعارف وإنشاء المراكز المعرفية. وأشاروا أيضا إلى أنه يمكن تعزيز الخدمات القادمة من أفريقيا وتحويلها إلى سيولة نقدية في السوق العالمية.

١٤- وأقر المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بأن المساواة بين الجنسين هي المساواة في المعاملة بين النساء والرجال، لا سيما المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية .وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلط المشاركون الضوء على التعليم باعتباره عنصرا محوريا في تحقيق المساواة بين الجنسين. وأشاروا إلى أن هناك فجوة واسعة لا تزال قائمة بين التمثيل السياسي ومستويات القواعد الشعبية إلى جانب الحواجز الثقافية. وشدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى التعليم وتبادل المعلومات وتدريب الشباب والنساء، لا سيما في التعاونيات. وأُقترح أيضا أن تستفيد شرق أفريقيا من مركزها بوصفها حديثة عهد بالتحرير الاقتصادي والتحديث لتحقيق قفزات والتعلم من تجارب الآخرين. واتفق المشاركون أيضا على الحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني في العمليات الوطنية ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإجراء مزيد من الدراسات المتعمقة بشأن هذا الموضوع.

١٥- وسلم المشاركون بأن حرية تنقل الأشخاص جزء لا يتجزأ من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافوا أنه رغم أن ٢٧ بلدا وَقَّعَت بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، فثمة حاجة إلى توقيع مزيد من البلدان عليه لتيسير التنقل. وأشاروا إلى أن حرية تنقل العمال في جميع أنحاء القارة يمكن أن يساعد في معالجة التفاوتات في المهارات والنقص القائم فيها .وعند إثارة شواغل بشأن الهجرة، لوحظ أن ٨٠ في المائة من الهجرة الأفريقية تجري في الواقع داخل القارة. وسلم المشاركون بأن الحوكمة والأطر التنظيمية الأساسية أمران أساسيان لكفالة استفادة جميع الأطراف المعنية من الهجرة، وأنه لا بد من وجود توازن في سياسات الهجرة للتأكد من أن السماح بحرية تنقل الأشخاص لن يؤدي إلى زيادة في الاتجار بالبشر. كما أقر المشاركون في الاجتماع على ضرورة رفع مستوى الوعي وتنظيم حملات دعوة من أجل تعزيز الالتزام بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص والأخذ بزمام الأمر في تنفيذ الاتفاق لإنشائها .

١٦- وجرى خلال الاجتماع الإطلاق الرسمي لإطار السياسة العامة للأمن والطاقة في جماعة شرق أفريقيا. ويكمن الهدف من هذا التقرير، الذي يمثل معلما هاما في مجال التعاون الرفيع المستوى بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجماعة شرق أفريقيا، في تقديم إرشادات إقليمية بشأن وضع استراتيجيات لأمن الطاقة على الصعيد القطري .

١٧- وأشار المشاركون إلى الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا لإزالة الحواجز غير الجمركية من خلال نظم تعقب البضائع. حيث أن من شأن هذه الجهود أن تساعد على تعزيز هيكل الإيرادات المتصلة بالسلطات الجمركية. وشدد المشاركون أيضا على أهمية الطاقة الخضراء وبرامج الجماعة في مجال الطاقة المتجددة. وأشاروا إلى أن جعل الطاقة في متناول السكان في غاية الأهمية وأن وضع شبكة ربط كهربائية إقليمية يمكن أن يجعل من القيام بالأعمال التجارية أكثر يُسرا .ومع ذلك، أشاروا إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى المواءمة بين توليد الكهرباء وتوزيعها على المستخدمين النهائيين .

١٨- وأطلق خلال الاجتماع أيضا تقرير ''الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا – جاهز أم لا؟'' وسلم المشاركون بالمسوغات الكامنة وراء إقامة الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا والتقدم المحرز في إنشائه. وأُشِير إلى أن تقاربا جزئيا فقط حدث بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وأن اقتصادات الجماعة لا تزال عرضة للصدمات غير المتناظرة. وذُكر أن تهيئة بيئة مواتية لإقامة الاتحاد النقدي بحلول عام ٢٠٢٤، وتحسين تنسيق السياسات النقدية بين الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا وإنشاء آليات لضمان الامتثال من الأمور الأساسية.

١٩- وناقش المشاركون في اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تيسير التجارة والتصنيع والاستفادة من الفرص الجديدة في التجارة بين البلدان الأفريقية التجارةَ داخل المنطقة وما يعترضها من عوائق والأثر الذي سينجم عن تيسير التجارة . وأشاروا إلى أن التجارة داخل المنطقة شهدت ركودا على مدى السنتين الماضيتين، الأمر الذي يشكل مدعاةً للقلق .واتفقوا

على أن تدني مستوى التجارة فيما بين البلدان الأفريقية يمكن أن يعزى إلى عوامل عديدة، منها الاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية محدودة التنوع أو القيمة المضافة، وتكلفة نقل البضائع والمدخلات التي تقوض القدرة التنافسية، وضعف الهياكل الأساسية، والتداخل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأُشير أيضا إلى أن السياسة الصناعية ليست منسقة على الصعيدين الإقليمي والقاري، وهو ما يقوض قدرة البلدان الأفريقية على إضافة قيمة إلى صادراتها أو تطوير صناعات محلية يمكنها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وأقرّ المشاركون في الاجتماع بأن تيسير التجارة في شرق أفريقيا يستفيد من تبسيط الإجراءات الجمركية وسرعة أكثر في تجهيز شحنات البضائع في الموانئ وأن أداء بلدان جماعة شرق أفريقيا، في المتوسط، أفضل من أداء البلدان الأخرى في المنطقة، فيما يتعلق بالتجارة.

٢٠- وأوصى المشاركون في اجتماع فريق الخبراء المخصص بأن تعمل المنطقة على تنفيذ سياسات محلية وتقوم باستثمارات من أجل الحد من تكاليف التجارة داخل البلدان وضمان استفادة جميع البلدان من التدخلات المتعددة الأطراف لتيسير التجارة. وأضافوا أنه ينبغي بذل الجهود لزيادة المنافسة في قطاعات الخدمات، مثل اللوجستيات والنقل، بغية تعزيز الصناعات التحويلية. وبالإضافة إلى ذلك، أضافوا أنه لا بد من تعزيز القدرات الإقليمية على زيادة القيمة المضافة للتوفيق بين أحجام الصادرات والواردات .

٢١- وأقر المشاركون بأن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتيح إطارًا شاملاً للاقتصاد الأزرق، وهو ما يؤكد الحاجة إلى استغلال فرص النقل البحري والمياه الداخلية. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أشاروا إلى أنه لا بد من وجود تنسيق إقليمي للحد من تكاليف النقل من الموانئ إلى وجهات مختلفة في البلدان. ومن أجل تيسير التجارة في الخدمات، اتفقوا على ضرورة وضع إطار إقليمي لتيسير تنقل اليد العاملة. وفيما يتعلق بالتصنيع، أوصى المجتمعون بإنشاء مراكز لزيادة القيمة المضافة على طول ممرات النقل. وأُقترحت أيضا إمكانية أن يشمل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اعتماد أفضل الممارسات من الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢٢- وناقش اجتماع فريق الخبراء المعني بأثر معوقات ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا وأهمية ذلك بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية العجز الكبير في الحساب الجاري في المنطقة، الناجم في معظمه عن العجز التجاري .وأُقر المشاركون بأن للعجز في الحساب الجاري أثرا سلبيا على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واقترحوا إجراء تحليل أكثر تعمقا لأثر أسعار الصرف، ونوعية الحوكمة، والعلاقات الثنائية في ميزان المدفوعات. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات. وناقش المجتمعون تجربة السياسة العامة للتصدير والأداء في مختلف البلدان. وجرى التشديد على أهمية وجود سياسات صحيحة مقترنة بمؤسسات تعمل بصورة سليمة من أجل تعزيز الصادرات. وأقر المجتمعون بالحاجة إلى رصد فعالية تدابير السياسات العامة وتقييمها. وأُقترح أيضا أن تلتفت البلدان الأفريقية إلى الداخل وتستفيد من إمكانات الأسواق المحلية.

٢٣- واتفق المشاركون في هذا الاجتماع على أن هناك حاجة إلى تعبئة المدخرات وترجمتها إلى استثمارات إنتاجية، بالنظر إلى الفجوة القائمة بين ارتفاع معدل الاستثمار وانخفاض معدل الادخار. وأشاروا إلى أن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر وإدارته من أجل تحقيق هدف تعزيز الصادرات أمر بالغ الأهمية، وأنه لا بد من إجراء تقييم شامل للتكاليف والفوائد قبل منح المزيد من الحوافز للمستثمرين. واقترحوا كذلك أن تعمل الحكومات بصورة وثيقة مع القطاع الخاص لتحديد القيود الملزمة من القطاعات المختلفة من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية.

٢٤- وناقش اجتماع فريق الخبراء المعنون ''نحو أمن الطاقة في شرق أفريقيا: تحقيق أقصى المكاسب من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية '' محتويات إطار السياسات العامة لجماعة شرق أفريقيا في مجال أمن الطاقة من أجل التوعية وتلقي التوجيه من الدول الأعضاء في ما يتعلق بإجراءات المتابعة على الصعيد القطري. وسلَّم المشاركون في الاجتماع بأن شرق أفريقيا يعتمد اعتمادا كبيرا على طاقة الكتلة الأحيائية، مع وجود ثغرات كبيرة في العرض والطلب وأنماط الإمداد غير المستدامة. وأوصوا بالتوسع في استخدام موارد الطاقة البديلة للطهي والتكنولوجيات للحد من الاعتماد على الكتلة الأحيائية . كما دعوا إلى توفير التمويل الإضافي لقطاع طاقة الكتلة الأحيائية من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تعزيز النماذج التجارية التي أثبتت نجاعتها.

٢٥- وسلط المشاركون الضوء على التحديات القائمة في المنطقة دون الإقليمية المتعلقة بأمن الإمداد بالكهرباء، والحاجة إلى الحفاظ على التقدم المحرز في توسيع نطاق هذا الإمداد. وأكدوا أيضا على الأهمية المستمرة لتيسير التجارة الإقليمية في الكهرباء. وأوصوا بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنويع التوليد، وتطوير الهياكل الأساسية، والحد من فقدان الإمداد بالكهرباء والربط الإقليمي للتخفيف من انعدام الأمن في الإمداد بالتيار. وفيما يتعلق بالنفط والغاز، أشاروا إلى أهمية تطوير ممرات النقل بالأنابيب، والربط بالسكك الحديدية وتطوير المصافي وأوصوا بأن تستخدم الدول الأعضاء إطار السياسة العامة لأمن الطاقة في جماعة شرق أفريقيا عند وضع الاستراتيجيات الوطنية لأمن الطاقة. ودعا المشاركون إلى وضع برنامج خاص بشأن أمن الطاقة يُركز على الدول الجزرية، وأوصوا بتسريع وتيرة تنفيذ الخطط الإقليمية المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية والترابط.

٢٦- وأشار اجتماع فريق الخبراء المخصص المعنون ''تعزيز التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية : التمويل المستدام للسياحة '' إلى أن انخفاض حصة الاستثمار السياحي في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن يعزى إلى المسائل الأمنية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية المتصلة بالسياحة، والافتقار إلى تنويع المنتجات والابتكار في المنطقة، وعدم التسويق للمنطقة باعتبارها وجهة استثمار واحدة، وقلة المهارات في مجال الاستثمار السياحي، وما يلاحظ من غياب الشفافية . وبالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أن عتبة تحقيق مردود بالنسبة إلى المشاريع السياحية طويلة جدا، وهو ما يبرر التمويل المستدام على المدى الطويل. وشددوا على الحاجة إلى تعزيز مهارات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في تمويل الاستثمار في السياحة، وإدارة المشاريع. وشددوا أيضا على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاجة إلى دعم السياسات لضمان اندماجها الكامل في السياحة وسلاسل القيمة.

٢٧- وأوصى المشاركون في اجتماع الخبراء المخصص الدولَ الأعضاء باعتماد صناديق خاصة بالسياحة، على غرار ما يجري في كينيا .وبغية الحفاظ على تلك الصناديق، أُقتُرح أن تقوم الدول الأعضاء باستكشاف سبل ابتكارية للتمويل، مثل تحديد رسم على السياحة (كفرض رسم على الإقامة في الفنادق أو ضريبة للمطار على سبيل المثال). وأُقتُرح أيضا بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي: (أ) النظر في إنشاء آليات لتخفيف المخاطر بغية تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على دعم المشاريع السياحية؛ (ب) إنشاء حساب سياحة فرعي ووضع خطط رئيسية لتنمية السياحة، وهو ما من شأنه أن يوفر معلومات عن مستوى الاستثمارات الرأسمالية والاسترشاد بها في صوغ السياسات. وأخيراً، اقترح الاجتماع أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتوفير الخدمات التقنية والاستشارية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الحسابات السياحية الفرعية الوطنية والإقليمية، ووضع الخطط الرئيسية للسياحة.

٢٨- وأعرب المشاركون عن صادق الشكر والتقدير لحكومة رواندا على استضافتها الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى حسن الضيافة والتسهيلات المقدمة. وسيتقرر موضوع الاجتماع الثالث والعشرين ومكان انعقاده لاحقا بالتشاور مع مكتب الاجتماع الثاني والعشرين.